

جامعة القاهرة  
كلية دار العلوم  
قسم النحو والصرف والعرض

## الفعل عند اللغويين والأصوليين والمفسّرين

دراسة دلالية تطبيقية

بحث مقدّم لنيل درجة الدكتوراه

إعداد الطالب / محمد أحمد عبد الله الوليد

إشراف الأستاذ الدكتور / محمد حمّة عبد اللطيف أستاذ النحو والصرف والعرض

العام الدراسى / ٢٠١٠

## الإهداء

أهدي جهدي هذا إلى روح والدي من غرس في قلبي حبَّ العربية ، واشترى لي مطَوَّلاتها مذ كنتُ صغيراً ، وأعلمُني أنَّها هيبةٌ في الدُّنيا ، وسعادةٌ في الآخرة - رحمه الله رحمةً واسعةً ، وتقبَّله بمحض فضله ، وسعة رحمته .

وإلى والدي من كانت ورائي بما هيَّا الله لها فقدمت من غير مطلٍ فكان معروفاً كثراً لا تأكله النَّار ، فسح الله - تعالى - في مدَّها .

وإلى زوجي التي قدمت دراستي على دراستها ، فآثرتني على نفسها ، ومنحتني سبل راحتي .

وإلى محبِّي لغة القرآن العظيم الذي لا تنقضي عجائبُه ، ولا يخلق على كثرة الرَّد .

## ﴿ شكر وعرفان ﴾

ما أَعْظَمَ دِينَا ، وَمَا أَرْفَعَ تَعَالَيْمَهُ ، جَعَلَ مِنَ الْمَفْرُوضَاتِ شُكْرًا مِنْ أَحْسَنَ إِلَيْنَا ، وَصَيْرًا مِنَ الْمُنْكَرَاتِ جُحُودًا فَضْلَ الْبَارِيْنَ بِنَا ، فَنَصَّ فِي وَحْيِ النُّبُوَّةِ : ﴿ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ لَا يَشْكُرُ اللَّهَ ﴾<sup>1</sup> أَعُوذُ بِالْمَوْلَى مِنْ جُحُودٍ وَنُكْرَانِ ، وَتَمْلِقٍ وَهَوَانِ ، وَكَذِبٍ وَبُهْتَانِ .

وَأَجْهَرُ بِخَيْرِ الشُّكْرِ وَأَحْسَنِهِ ، وَبِلُبَابِ الشَّنَاءِ وَأَرْزِينَهِ إِلَى أَسْتَاذِي الْعَالَمَةِ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدَ حَمَاسَةَ عَبْدَ الْلَّطِيفِ فِي طَلِيقِ بَرِّهِ ، وَأَسِيرِ شُكْرِهِ ، قَبْلَ بَحْثِي ، وَقَوْيَ ثَقِيَّ ، وَأَكْرَمَ وِفَادَتِي ، فَجَزَاهُ الْكَرِيمُ عَنِّي خَيْرَ الْجَزَائِيَا ، وَرَفَعَ ذِكْرَهُ فِي الْبِرَايَا ، وَجَعَلَهُ قِبْلَةَ الطَّالِبِيْنَ ، وَأَحْسَنَ إِلَيْهِ فِي الدَّارِيْنَ اللَّهُمَّ آمِينَ .

كَمَا أَتَوَجَّهُ بِالشَّنَاءِ الْجَمِيلِ وَالشُّكْرِ الْجَزِيلِ إِلَى مَنْ سَيَقْرَآنِ هَذَا الْعَمَلَ ، وَيُقِيمَانِهِ ، وَيَدُلُّانِي عَلَى نَقْصِيهِ وَعَوَارِهِ ، فَضِيلَةِ الأَسْتَاذِ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ رَجَبِ الْوَزِيرِ أَسْتَاذِ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ وَالعِرْوَضِ بِجَامِعَةِ عَيْنِ شَمْسٍ ، وَالْأَسْتَاذِ الدُّكْتُورِ أَحْمَدِ مُحَمَّدِ كَشْكَ أَسْتَاذِ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ وَالعِرْوَضِ بِكُلِّيَّةِ دَارِ الْعِلُومِ جَعَلَ اللَّهُ عَمَلَهُمَا مُتَقْبِلًا ، وَجَزَاهُمَا عَنِّي خَيْرًا مَوْفُورًا .

وَلِلرَّفِيقِيْنِ الْكَرِيمِيْنِ الأَسْتَاذِ الشَّيْخِ عَادِلِ مُحَمَّدِ مُخْتَارَ ، وَالْأَسْتَاذِ الشَّيْخِ مُحَمَّدِ خَلِيلِ الزَّرْوُقِ مَعْرُوفٌ لَا يُجْحَدُ ، وَفَضْلٌ لَا يُبْخَسُ ، شَكَرَ اللَّهُ صَنِيعَهُمَا ، وَنَفَعَ بِعِلْمِهِمَا . وَلَا يَفُوتُنِي تَوْجِيهُ الشُّكْرِ إِلَى جَامِعَةِ قَارِيُونِسِ أَمِّ الْجَامِعَاتِ الْلِيْبِيَّةِ فَقَدْ شَرَفَنِي بِالْتَّدْرِيسِ فِي أَعْرَقِ كُلِّيَّاتِهَا ، وَهَا هِيَ تُوَفِّدُنِي فِي رِحْلَةِ عِلْمِيَّةٍ مِنْ مُدَّحَّرَاتِهَا ، أَدَمَاهَا اللَّهُ دَارًا لِلْعِلْمِ عَامِرَةً ، وَقِبْلَةً لِلْدَّارِسِينَ ظَاهِرَةً .

وَفِي خَتَامِهِ لَا أَجْحَدُ فَضْلَ مَكْتَبَةِ الإِسْكَنْدَرِيَّةِ الْزَّاهِرَةِ ، رَفِيقَةِ الْعِمَادِ بِمُوْظَفِيهَا الْبَرَّةِ الَّذِيْنَ يَعْمَلُونَ مِنْ غَيْرِ كُلَّ وَلَا مَلِلٍ ، وَلَمْ أَشْعُرْ مَعَهُمْ بِعُرْبَةِ الْهُوَيَّةِ ، وَنَأْيِ الدَّارِ ، بَارَكَ رُبُّنَا وَقَتَّهُمْ ، وَأَعْلَى فِي النَّاسِ ذِكْرَهُمْ .

<sup>1</sup> مسند أَحْمَدَ رقم ( ٧٥٠٤ ) .

المقدمة

## توطئة

أَسَأْلُكَ رَبِّي ذَهْنًا نِيرًا ، وَرَأْيًا سَدِيدًا ، وَقَرِيحَةً صَافِيَةً ، وَنَيَّةً صَالِحَةً ، وَصَلْ لِلَّهِمَّ  
صَلَاةً كَامِلَةً ، وَسَلْمٌ تَسْلِيمًا تَامًا عَلَى مَنْ أَبْرَزَتْهُ رَحْمَةً شَامِلَةً لِوُجُودِكَ ، وَأَكْرَمَتْهُ بِشَهُودِكَ  
، وَجَعَلَتْهُ بِشِيرًا وَنَذِيرًا ، وَدَاعِيًّا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مِنِيرًا سَيِّدُنَا مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَعَلَى  
آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ اقْتَفَى أَثْرَهُ وَمَنْ وَالَّهُ ، عَدَّ الْعَدُّ ، وَمُتْهَى الْحَدُّ ، الْقَائِلُ فِي جَوَامِعِ كَلْمَهِ  
﴿دَعْوَهُ فَإِنَّ لِصَاحِبِ الْحَقِّ مَقَالًا﴾<sup>٢</sup> ، وَبَعْدَ :

فَإِنَّهُ مَمَّا اسْتَقَرَّ غَيْرُ مَدْفُوعٍ وَلَا مَزْعُوعٍ أَنَّ عِنْدَهُ الْعَرَبُ بِالْكَلَامِ : أَسَالِيهِ ، وَتَنْوِيَّ  
تَرَاكِيهِ لَا يَقَارِبُهُ اهْتِمَامُ أَمَّةٍ مِنَ الْأُمَمِ ، لَا فِي الْعُصُورِ الْمَاضِيَّةِ وَلَا فِي أَيَّامِنَا الْحَاضِرَةِ ، فَلَا  
مُطْلَعٌ أَخْبَارٌ رَجَاهَا إِلَّا وَهُوَ يُكَبِّرُ مَا يَعْتَقِدُونَ فِي رَفْعَةِ شَأْنِهَا ، وَتَذَوُّقُ بِيَانِهَا ، وَيَرِى طَلَابُهَا  
قَدْ شَدُّوا الرِّحَالَ ، وَبَذَلُوا الْمَالَ حَرَصًا عَلَى سَمَاعِ الْفُصُحَاءِ الْمَشْهُودُ لَهُمْ بِالْمُكْنَةِ ، وَالْأَخْذُ  
عَنِ الْعُلَمَاءِ الْمُقْرَرِ لَهُمْ بِالْحُجَّةِ ، وَيَحْفَظُونَ مَا دَوَّنُوا مِنْ أَحْكَامِهَا ، وَمَا سَطَرُوا مِنْ دَلَالَاتِ  
مُفْرَدَاتِهَا ، وَهَذَا إِقْبَالٌ لَا يُسْتَغْرِبُ ، وَحَالٌ لَا يُسْتَبَعِدُ ، فَقَدْ عَلِمُوا أَنَّهَا آتُهُمْ فَهْمَ الشَّرِيعَةِ ،  
وَعَقْلٌ قَوَانِينَ الدِّيَانَةِ ؛ فَهُمْ حَجَّةُ الْأُصُولِيِّ فِي تَأصِيلِهِ ، وَأَدَاءُ الْمُفْسَرِ فِي تَفْسِيرِهِ وَشَرْطُ  
الْحَدِيثِ فِي صَحَّةِ حَدِيثِهِ ، لَا يَرِيغُونَ عَنْ وَجْبِ اشْتِرَاطِهَا وَضَرُورَةِ مَعْرِفَتِهَا إِلَّا هَالِكُ

وَكَانَ مِنْ عِنْدِهِمْ بِهَا أَنَّهُ نَصَّ بَعْضِ الْفُقَهَاءِ عَلَى أَنَّ الطَّاعِنَ فِي الْعَرَبِيَّةِ يَسْتَحْقُ التَّأْدِيبَ  
وَالْتَّعْزِيرَ<sup>٣</sup> ؟ مَعْلِلُينَ فَتَوَاهُمْ بِأَنَّ فِي تَحْقِيرِهَا هَدْمًا ظَاهِرًا لِأَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ الْغَرَاءِ ، وَاسْتَخْفَافُ  
بِمَا حَكَمَ بِهِ الْقَضَايَا وَالْفُقَهَاءِ .

<sup>2</sup> صحيح البخاري (كتاب الاستقرار واداء الديون والحجر والتفلق بباب استقرار الإبل) .

<sup>3</sup> مسائل ابن رشد الجد : ٤٧٧/١ .

وألفوا في ذلك كُتاباً مفردةً تبين فضلها ، وُتُظْهِر خصائصها ، وُتُعْلِي شأنها ، شحنوها بالآثار النبوية والأقوال المروية عن الصحابة والتابعين والعلماء الناهين ، فألف الفقيه نجم الدين الطوفي (٧١٦هـ) كتابه (الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية) ، ودون الفقيه جمال الدين الأسنوي (٧٧٢هـ) مصنفه (الكوكب الدرري فيما يترجح على الأصول النحوية من الفروع الفقهية) ، وألف محمد بن علي بن الأزرق (٨٩٨هـ) كتابه : "روضة الإعلام بمثلثة العربية من الإسلام" ، وصنف الفقيه يوسف بن حسين بن المبرد (٩٠٩هـ) (زينة العرائس من الطرف والتفاسير) على ما نهجه الأسنوي في كوكبه الدرري .

إن هؤلاء الفقهاء كائنهم قد استشرفوا الغيب فعلموا أنه سيأتي من خصومها الحاذدين ومن لف لفهم من المستغربين من سيسلقون ثوابتها بأسنة حداد تخدش قدرها ، وترزع ع القدرة في إمكاناتها ، ثم يدعون إلى دفنها واستبدالها بغيرها وسيلة للعلم وطريقاً إلى المعرفة، وهؤلاء الخصوم وإن كان قد رد عليهم الفضلاء في تلك الأزمنة فإن العجيب أن ردودهم لا تكاد اليوم توجد إلأ عند بعض الفضلاء ، أمّا كتب الطعون فهي بين مطبعة تطبع ، وبين إعلام يلمع .

ولزم الاعتراف بأن الحال العام للعربية الآن لا يُسر ولا يُعُر ، فهي تكاد تكون غريبة بين أهلها ، والدليل على ذلك أن غالبية يقرؤون كتابها المُعجز تكُبُداً ، ولا يفهمون الظاهر من

<sup>4</sup> ، حققه محمد الفاضل ، ونشرته دار العبيكان .

<sup>5</sup> ، حققه محمد حسن عواد ، ونشرته دار عمّار بالأردن . وحققه قبل ذلك عبد الرّازق السعدي ونشرته وزارة الأوقاف الكربلية .

<sup>6</sup> وحقّقته الباحثة المغربية سعيدة العلمي ، وظهر في مجلدين من نشر جمعية الدّعوة الإسلامية بليبيا .

<sup>7</sup> حقّقه رضوان بن غريبة ، ونشرته دار ابن حزم ، ٢٠٠١هـ .

مرامي تراكيبه ، بلْ دَقَّةُ أَسَالِيهِ ، وَيَكَادُ يُسَلِّمُ أَيْضًا بَعْنَاهَا تُضَعَّفُ عَمَدًا فِي مَوْسِسَاهَا الرَّسِّمِيَّةِ ، فَهِيَ فِي جَامِعَاتِنَا لَا عِنَاءَ لَهَا ، وَإِقْرَارُهَا شَكْلِيٌّ ، لَا يَخْرُجُ عَنْ تَدْرِيسِ الْهَمْزَةِ وَبَعْضِ قَوَاعِدِ النَّحْوِ ، وَقَدْ قُلِّصَ زَمْنُ دَرْسِهَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الدُّولَاتِ الْعَرَبِيَّةِ إِلَى زَمْنٍ يَسِيرُ جَدًا ، وَإِنْ سَمِعْتَ مَرَافِعَاتِ الْحَامِينِ ، أَوْ أَرَدْتَ تَشْنِيفَ أَذْنِيَكَ بِخَطْبِ أَهْلِ الْوَعْظِ ، وَهُمْ مِنْ صَنْعِهِمْ تَسْتَنِدُ إِلَى فَنِّ الْكَلَامِ تَتَحَسَّرُ عَلَى ضِيَاعِ أَحْكَامِهَا الظَّاهِرَةِ بِلِهِ الدَّقِيقَةِ ، وَلَيْسَ سَرًّا أَنْ زَعِيمًا لِلْدُولَةِ الْعَرَبِيَّةِ يَقْرَأُ مِنْ وَرْقَةٍ ، وَلَا يَكَادُ يُبَيِّنُ ، وَآخِرُ يَلْحُنُ فِي كُلِّ سَطْرٍ أَوْ سَطْرَيْنِ ، وَأَيْنَ عِنَاءَهُمْ مِنْ عِنَاءِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ (٢٣هـ) - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الْقَائِلُ لِأَحَدِ عَمَالِهِ: "مُرْ مِنْ قِبَلِكَ بِتَعْلُمِ الْعَرَبِيَّةِ إِنَّهَا تَدْلُّ عَلَى صَوَابِ الْكَلَامِ ، وَمُرْهُمْ بِرِوَايَةِ الشِّعْرِ إِنَّهَا تَدْلُّ عَلَى مَعَانِي الْأَحْلَاقِ" <sup>٨</sup> .

### أسباب اختيار الموضوع :

١. لقد دفعني إلى اختيار هذا البحث **أسباب** منها سبب عامٌ يتصل بما سبق ذكره ، وهو أنّنا في زمن تهمّل فيه العربية ولا تُولى العناية ، فوجب من ضمن برنامج نشرها ودعوة الناس إليها كتابة البحوث التي تُبين أثرها في علوم الديانة حتّى تتعلق بجّبها نفوس المسلمين ، ويلمعون بالدليل الظاهر أن التفريط فيها تفريط في معرفة آلة استنباط الأحكام وضلال عن التأویل القرآني الصحيح .

٢. الرد على المشوشين الذين يحاربون العربية ، ويزعمون أنّ اهتمامها قد اهتمّوا بالتعييد بإهمال المعاني ، وتلك هي الجناية الواضحة التي لا تصدر إلّا ممّن ختم على قلبه ، ووقف على عقله ، فهؤلاء لو أدركوا أنّ قوانين العربية التي تهتمّ بالمعاني منها ما هو في النحو ، ومنها ما هو في كتب التفسير وال الحديث وال سيرة ما استعجلوا إطلاق الأحكام دون أثرة من علم ، أو سندٍ من فهمٍ ، فلا يحكم بدعوى التّفويت إلا لبيّن استغرق جهده التّراث ، وأين هم منه ؟

<sup>8</sup> الصّعقة العظيّة : ص ٢٤٣ - ٢٤٤ .

وما ترى فيهم مطلعاً عليه ، ودع بصيراً حاذقاً به ، وإذا كان بعض الفضلاء قد صور أنَّ من أظهر مخطوطة فكأنما أحيا موئدةً فإنَّ إظهاراً فضل الأوائل في ثراء الدرس الدلالي ، وتبنيهاهم على كثيرٍ من قضيائهما ، والرد على التهم الحذاف فيه حمى لهذا التراث ، ورباطٌ على ثغوره فلا يكون اللغويُّ المؤمنُ ذليلاً ضرِعاً لا يصون لغته ، ولا ينود عن أهله ومحماه .

٣. كما إنَّ ممَّا ينبغي إظهاره وإشهاره أنَّ علاقة النحو بالمعنى ، وأثره في ثراء النص لا يكون بتصور وجودها في كتب النحو فقط ، ومن ثمَّ الحكم وفق ذلك ، فهذا يكون قصوراً عن إدراك الصواب ، وجهاً بحقيقة الشيء ، والحكم على الشيء فرعٌ عن تصوره ، فقواعد النحو منها ما هو مجموعٌ في كتب النحو ، ومنها ما هو منتاثرٌ في فنون أخرى كالتأفسير والحديث والأدب والفقه ، إذ إنَّ النحو آلٌ فهم هذه العلوم فلا مناصَ من وجوده فيها ، بل تحد فيها من علاقة النحو بفهم النص والنظر فيه ما لا تجده في المطلولات فيها يلزمُ نبوغ النحويٍّ والمفسرٍ في تفعيل القاعدة بما يخدم النصَّ توضيحاً لمراته ، وتبلياناً لمقاصده ، وهذا ممَّا يصدقه عمل ابن جنِّي (٣٩٢هـ) في تحليله كلام المتنبيٍّ (٤٣٥هـ) ، فهو برهانٌ جليٌّ على أنَّ النحويَّ في تعامله مع النص تحليلًا ومناقشةً ليس هو النحويُّ الذي يكتب القاعدة مجردةً عن مثالتها في السياق ، فلكلَّ مقامٍ مقالٌ عنده ، لهذا فإنَّ الحكم على النحويٍّ بأنه لا يهتمُ بالمعنى والدلالة من النظر إلى قوله في كتب القواعد فقط فيه تجَّنٌ صارخٌ ، وإن لم تخلُ كتب النحو من إشاراتٍ دلاليةٍ دقيقةٍ جداً .

٤. ولا يفوٌّ أنَّ للأصوليين في ثراء الدرس النحويِّ الدلالي والبلاغيِّ ، شأنًا لا يقلُّ قيمةً عن شأنِ النحاة ، بل إنَّ هناك مباحثًا كالأمر ، والنهي ، والعام ، والخاص ، لا يغوص النحوي في دقائقها غوص الأصولي ، و ترى النحويَّ يسلِّم بما قاله الأصوليُّ وإن كان المبحث لغويًّا محضًا .

٤. ويجب ألا نغفل أيضاً أنَّ من المفسِّرين من هو نحويٌّ ، لكنَّ شهرته في التَّفسير غطَّت على نحويَّتهِ كالطَّبرِي (٤٣١٠هـ) فهو من حذاق الْكُوفِين لكنَّ شهرته في التَّفسير غطَّت على نحويَّتهِ ، كما غطَّت شهرةُ أَحْمَد بن يَحْيَى ثَعْلَب (٢٩١هـ) اللُّغَوَيَّة على كونه محدثاً يحفظُ مائةَ أَلْف حَدِيثٍ<sup>٩</sup> ، لهذا فإنَّ إغفال دراسة جهود من كان بصفة الطَّبَرِي فيه هدرٌ لآراء قيَّمة في البحوث الدَّلَالِيَّة في العَرَبِيَّة .

بل قد يكون تأویل الآية في كتب التَّفسير يخالف ما في كتب النَّحو ، ولقد تفطن له بعض النَّحويين ، ومنه ما علَّق به الْخُضْرَيُّ (٢٨٧هـ) في حاشيته على كلام ابن عقيل (٧٦٩هـ) في باب ظَنَّ عند حديثه عن الفعل (تَخَذَ) واستشهاده عليه بقول الله - تعالى - ﴿لَوْ شِئْتَ لَتَخْذِذَتْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾<sup>١٠</sup> قال : "مقتضى الشَّارِح أنه بمعنى صيرت فمفعوله الأوَّل أَجْرًا والثَّانِي عليه ، لكن فسْرَها البيضاوِيُّ (٦٨٨هـ) بقوله لأَخْذَتْ فَتَأَمَّل "<sup>١١</sup> ، فلأَرَادَ منه أن يبيِّن أنَّ استشهاد ابن عقيل يعكِّر عليه ما في كتب التَّفسير ، لهذا كان هذا الأمر سبِّباً من أسباب كتابة هذا البحث ، فإنَّ الاكتفاء بتأویل النَّحوِي لِلآية دون الرُّجُوع إلى كتب التَّفسير ومعرفة ما فيها قد يعطينا فهماً ناقصاً لِلآية لعزِّها عن موقعها في السِّيَاق ، أو يكون النَّحوِي متأثِّراً بمفسِّر أَثَرَ فيه مذهبُه الْكَلَامِيُّ في التَّوجِيه الإِعْرَابِيِّ ، أو أَنَّه لم يطلع على رأي آخر لمفسِّرٍ من المفسِّرين ونحو ذلك من هذه الأسباب

\*\*\*\*\*

٥. إنَّ الدَّرْسَ الدَّلَالِيَّ مبحثٌ واسعٌ في العَرَبِيَّة ، متعدِّدٌ نصوصُه التَّطبيقيَّة يرى الباحث أَنَّه لا تكفيه دراساتٌ معدودةٌ ، بل إنَّ بعض الدراسات شاب بعضَها قصورٌ في نسبة الآراء

<sup>٩</sup> تذكرة الحفاظ : الآية ٦٦٦/٢ .

<sup>١٠</sup> الكهف : الآية ٧٧ .

<sup>١١</sup> ١٥٠/١ .

، أو في الحكم ، أو أغفلت ما يستحقُ البحث والتأمُّل ، فهو مبحث مازال رحباً يقبل براحهُ دراساتٍ كثيرةً ، يضاف إلى ذلك أنَّ كثيراً من كتب التَّفسير والأصول وهي تُعنى بمعالجة النَّص وتحليله ظهر كثيراً منها بعد أن كان حبيسَ الأرْفَف ، بعيدَ الموطن ، وصارت تقدُّفها المطبع شرقاً وغرباً إخراجاً وتحقيقاً ، فالرُّؤُون إلى الدراسات السَّابقة ، والتَّسليم بما جاء فيها دون تحديد النَّظر في الجديد فيه تقويتُ لقيمة الصَّادر حديثاً ، ولقد وجد الباحث فيها إضافاتٍ كثيرةً حسنةً في تأويل النَّص القرآني مستندةً إلى المنهج النَّحوِي وهي التي يسمُّونها كثيراً نُكتَّا وتنبيهاتٍ وفوائدٍ .

٦. اعتداد الباحث بالشخصية الإسلامية وبحوثها ، وحسن تخريجها لدلالات النَّص .

تاریخ العناية بالبحث وعنوانه وخطته :

ولقد عني الباحث مذ كان مدرِّساً بقسم العربية بكلية آداب الجامعة الليبية قاريونس بإظهار دلالات التَّحوُّ وفوائده على فروع العلوم الأخرى كالتأسِّيس والحديث والفقه لماً أُسند إليه مادةً التطبيقات النَّحوِيَّة فوجد أنَّه أمام كثيرٍ من التَّوجيهات التي يكون الإعرابُ فيها متأثراً بعقيدة المُعْرِب نُصْرَةً لمذهبِه ، وصوناً لمعتقدِه ، أو يكون متنازعاً عليه بين المفسِّرين إذ إنَّ النَّص يحتملُ وجوهًا متعددةً مبناهَا على الذَّوقِ الخاصّ ، وما يُقْدِح به في حاضره ، أو يكون النَّص داعياً للوقوف عنده ففيه إشارةٌ ظاهِرَةٌ تدعوك للتأمُّلِ كمجيءِ الفعل (خرَّ) مع (من فوقهم) في قوله تعالى ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾<sup>١٢</sup> والخرُّ لا يكون إلَّا من أعلى ، أو استعمال الفعل (أسرى) مع (ليلاً) في قوله ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بَعْدَهُ لَيْلًا﴾<sup>١٣</sup> ، والإسراء لا يكون إلَّا ليلاً ، أو يعبر بالظن في موطن اليقين ، وبالعلم في موطن الظن ، وبالجهول بدل المعلوم ، والأمثلة كثيرة ، ومن وقتها تعلَّق قلبي بمثل هذا النوع من البحث

<sup>١٢</sup> التَّحلِّل : الآية ٢٦ .

<sup>١٣</sup> الإسراء : الآية ١ .

في بدأت عام ( ١٩٩٩ م ) في جمع التصوص التراثية التي تتصل بدلالة الفعل نحواً وصرفها لدراستها وتحليلها ، فجاء بحْمُلْه وأمله إلى مصر بعد أن وجَّهته دولته للمغرب فأبى السَّفَرَ إليها غير طاعنٍ فيها ولا شائِنٍ ، فقد سمع أنَّ بدارِ العُلوم العامرة أستاذًا كريماً يَؤْمِنُ من رام دراسة علاقة النَّحو بالدلالة ، وأنَّه يُحيي ما جاء به عبد القاهر الجرجاني ( ٤٧١ هـ ) فجاء إليه ببعض اهتماماته الصَّالحة والمُزْجَاه طالبًا منه تشريفه بنظمه في عقد طُلَّابِه ، وأخبره بأمره ، وقدَّم إليه تصوُّره ، فوُجِدَ منه ترحيب العالمُ الخبر ، وأنباءً أنَّه موضوعٌ طويلاً ، وقال : لا يغرنك ظاهراً استسهاله واسترساله ، فالجمع شيءٌ ، والتَّدرِيس له شيءٌ ، وبدُء العمل في الصياغة والتَّرتيب والتَّهذيب والمناقشة شيءٌ آخر ، ونصح له أنَّه لا ضيرٌ إن حذفت منه المبحث الصَّرْفِيُّ ، واقتصرت على النَّحو ففي دراسة الدَّلالة في الفعل في النَّحو ما يحتاج إلى دراساتٍ ، ويتطَّلبُ وقفاتٍ ، كما أنَّ الإقدام على درس الصَّرْف ينفقُ منك زماناً أطول مما هو محدَّد للك .

والحقيقة أنَّ من يجمع مادةً في سنواتٍ يَضِنُّ بها ، ولا يهون عليه أن يحذفَ شيئاً منها فهو يرى بعين الكانز الحالِم ، لا بعين النَّاقد العالم ، ولقد تركه أستاذه - حفظه الله - إلى رأيه ، ولم يُترَّله على حُكْمٍ ، واثقاً من أنَّه سينتهي إلى رأيه عاجلاً أو آجلاً .

ويشهدُ الله ما إن بدأتُ العملَ حتَّى وجدتُني أمام مادةٍ ضخمةٍ لا تفيها سنواتُ الدراسة الأربعُ ، فترُلتُ على رأيه راضياً داعياً ، وانتهيت إلى حقيقةٍ علميَّةٍ إِيَّاهَا في صمتٍ ، وهي أنَّ الإشراف الرَّصين لا حَجْرٌ ولا قَسْرٌ ، ولكنَّه قناعةٌ بعد التَّأمُّل والانتظار ، فجعلت راضياً موضوعي للدراسة :

## دلالة الفعل عند اللغويين والأصوليين والمفسِّرين

### دراسة نحوية

ولقد كسرتُهُ على خمسة فصولٍ ، ومهذّتُ لها بتمهيدٍ تحدثتُ فيه عن حدود الفعل المختلفة عند النّحاة ، والفرق بينه وبين لفظ العمل والصنّع ، كما عدّدت فيه أهم الكتب المتعلقة بدراسة بنية الفعل وأحكامه مخطوطًةً ومطبوعةً ، أمّا الفصول فكانت على النّحو الآتي :

## الفصل الأوّل دلالة الماضي والمضارع وأغراض التّعبير بهما .

وقد كسرته على مباحثين :

المبحث الأوّل دلالة الماضي الزّمنيّة وأغراض التّعبير بخبره ، وفيه مطلبان مسبوقان بتوطئة :

توطئة : الخلاف في حدّ الفعل الماضي .

المطلب الأوّل : ( الدلالة الزّمنية ) .

المطلب الثاني : ( أغراض التّعبير بخبر الماضي ) .

المبحث الثاني دلالة المضارع الزّمنيّة ، وأغراض التّعبير بخبره ، وفيه مطلبان ، وسبق بتوطئة .

توطئة بيان حدّ المضارع ، والاصطلاح عليه .

المطلب الأوّل الدلالة الزّمنية .

المطلب الثاني أغراض التّعبير بخبره .

الفصل الثاني دلالة الأمر ، وفيه مباحث سبقت بتوطئة .

توطئة : فيها بيان أنَّ هذا الفصل فيه خلاف كثير .

**المبحث الأوَّل: الدلالة على الأمر من بيان حدّ الأمر ورأي الباحث ، وفيه مطلبان :**

المطلب الأوَّل : الدلالة على العلوِّ والاستعلاء في الأمر والخلاف بين الأصوليين واللغويين في اشتراطها .

المطلب الثاني : دلالة الإرادة عند الأمر .

**المبحث الثاني الدلالة الزَّمنيَّة في الأمر والخلاف بشأنها ، ورأي الباحث ، وفيها ، وفيه ثلاثة مطالب :**

المطلب الأوَّل : زمن الأمر عند النَّحويين المتقدِّمين .

المطلب الثاني : زمن الأمر عند المحدثين ، وما يراه الباحث مع عرض الأمثلة .

المطلب الثالث : زمن الأمر عند الأصوليين .

**المبحث الثالث : دلالة الصيغة الأمرية على المأمور والمأمور به ورأي الباحث ، وفيه مطلبان :**

المطلب الأوَّل : بناء الصيغة الأمرية ، ودلالتها على العدد .

المطلب الثاني دلالة الصيغة الأمرية على العدد ( المَرَّة والتَّكرار ) .

**المبحث الرابع دلالة (أفعال) على المأمور به ، وفيه مطلبات :**

**المطلب الأول : دلالات الصيغة الأمرية على المعاني .**

**المطلب الثاني : أمثلة عن الخلاف بين المفسّرين واللغويين والأصوليين في توجيه دلالة الصيغة .**

**الفصل الثالث : دلالة الأفعال الرافعة للمبتدأ والنّاصبة للخبر وفيه مباحث :**

**المبحث الأول ( دلالة كان وأخواتها ) وفيه مطالب :-**

**المطلب الأول : عنوانُ الباب ، وعددُ الأفعال النّاسخة (**

**المطلب الثاني : دلالة كان على الحدث والزّمن .**

**المطلب الثالث: أثر المسائل العقدية في دلالة كان ، وأثر دلالة ( كان) في المسائل الفقهية .**

**المطلب الرابع كان الزائدة والتحويمية .**

**المبحث الثاني دلالات أخوات كان وما أحق بها ، وفيه مطلبات :**

**المطلب الأول دلالة أخوات كان .**

**المطلب الثاني الملحق بباب كان ( أفعال المقاربة والشروع )**

**الفصل الرابع دلالة اللازم والمتعدّي .**

**المبحث الأول دلالة اللازم وفيه مطلبات :**

المطلب الأول : حدّ اللازم .

المطلب الثاني : الدلّالات في الفعل اللازم .

المبحث الثاني : دلالة المتعدي ، وفيه مطالب :

المطلب الأوّل حدّ المتعدي وبيان استيفائه لمعناه وأنواع تعديته .

المطلب الثاني دلالة المتعدي إلى مفعول به واحد .

المطلب الثالث: دلالة المتعدي النّاصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر .

المبحث الثالث دلالة ما يأتي لازماً ومتعدّياً .

المبحث الرابع دلالات الفعل اللازم والمتعدي مع الفاعل والمفعول وفيه مطلبان :

المطلب الأوّل : دلالة الفعل على الفاعل .

المطلب الثاني : دلالة الفعل على المفعول به .

المبحث الخامس دلالة بناء اللازم والمتعدي للمجهول .

المطلب الأوّل : دلالته البنائية عند النّحوين .

المطلب الثاني دلالة المبني للمجهول في كتب التّفسير .

الفصل الخامس دلالة أفعال القلوب والّتصير .

المبحث الأوّل : بيان دلالتها من تسمية الباب وعدها وتقسيمها ودلالتها العامّة .

المطلب الأوّل بيان دلالتها من تسمية الباب .